اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

31

الدورة
الحادية والثلاثون

القاهرة
16-18 كانون الأول/ديسمبر 2023

الرؤية العربية 2045

البند 7

تحديات المنافسة

في أسواق المنطقة العربية

لمحة عامة عن أهمية المنافسة في الأسواق

المنافسة هي ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والنمو

فعلى صعيد الاقتصاد الجزئي، تكمن اهمية المنافسة في

- الابتكار والإنتاج بكفاءة
- تحسين الانتاجية
- ركيزة مهمة لتسهيل دخول الأسواق الجديدة

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تكمن اهمية المنافسة في

- النمو الاقتصادي
- خلق فرص عمل
- القدرة التنافسية العالمية
- تعزيز الاستثمار الاجنبي

تعزيز رفاهية المستهلك

أبرز التحديات
التي تواجه المنافسة

التطور التكنولوجي

- تحديد الأسواق ورقابتها أكثر صعوبة بسبب:
  - سرعة التطور التكنولوجي
  - تكتلات الشركات الضخمة
- مفاهيم الأسعار والتكلفة لم تعد كافية لقياس مستوى المنافسة في الأسواق
- من هنا أهمية تطوير مؤشرات اقتصادية جديدة مبنية على:
  - مستوى المنافسة العام
  - جودة الخدمات
  - عدد الشركات العاملة في السوق

أبرز التحديات
التي تواجه المنافسة

هيكل السوق في المنطقة العربية

قوة القطاع العام:

- سيطرة الشركات المملوكة من الدولة على القطاعات الحيوية
- اعطاء حوافز و اعفاءات
- عدم اعتماد مبدأ الحياد التنافسي

ضعف القطاع الخاص

- تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة أكثر من 90% من جميع الشركات و تعاني من:
  - الاحتكارات
  - هيمنة الشركات المملوكة من الدولة على اقتصادات السوق

القطاع الغير الرسمي

- تتنافس 54.4% من الشركات في العالم العربي ضد شركات غير مسجلة

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

دور المؤسسات
دور مؤسسات المنافسة في الدول العربية

تعزيز المنافسة في كافة القطاعات الاقتصادية

مراقبة الاندماج بكفاءة وفي الوقت المناسب

كشف جميع الممارسات المخلة بالمنافسة والتحقيق فيها ومعاقبتها

تعزيز التعاون الدولي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف

تعزيز الشفافية بين جميع أصحاب المصلحة

توعية كافة أفراد المجتمع بقواعد المنافسة وفوائدها

دور المؤسسات
مؤسسات المنافسة في الدول العربية

17 دولة عربية أنشأت مؤسسات للمنافسة

- ❑ 10 دول انشأت هيئات منافسة مستقلة وهي:
  - السعودية، الكويت ، مصر، الجزائر
  - المغرب، تونس, سوريا، اليمن، العراق، وليبيا
- ❑ 7 دول أنشأت مديريات منافسة داخل الوزارات وهي:
  - عمان، الامارات، قطر، الأردن، البحرين
  - موريتانيا، وجيبوتي
- ❑ 5 دول عربية لم تنشأ بعد أي مؤسسة للمنافسة وهي:
  - جزر القمر، فلسطين، السودان
  - الصومال، لبنان

هيئات منافسة لم تنشأ

مديريات منافسة داخل الوزارات

هيئات منافسة مستقلة

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

الإصلاحات التشريعية في المنافسة

تشريعات المنافسة 2020 - 2023

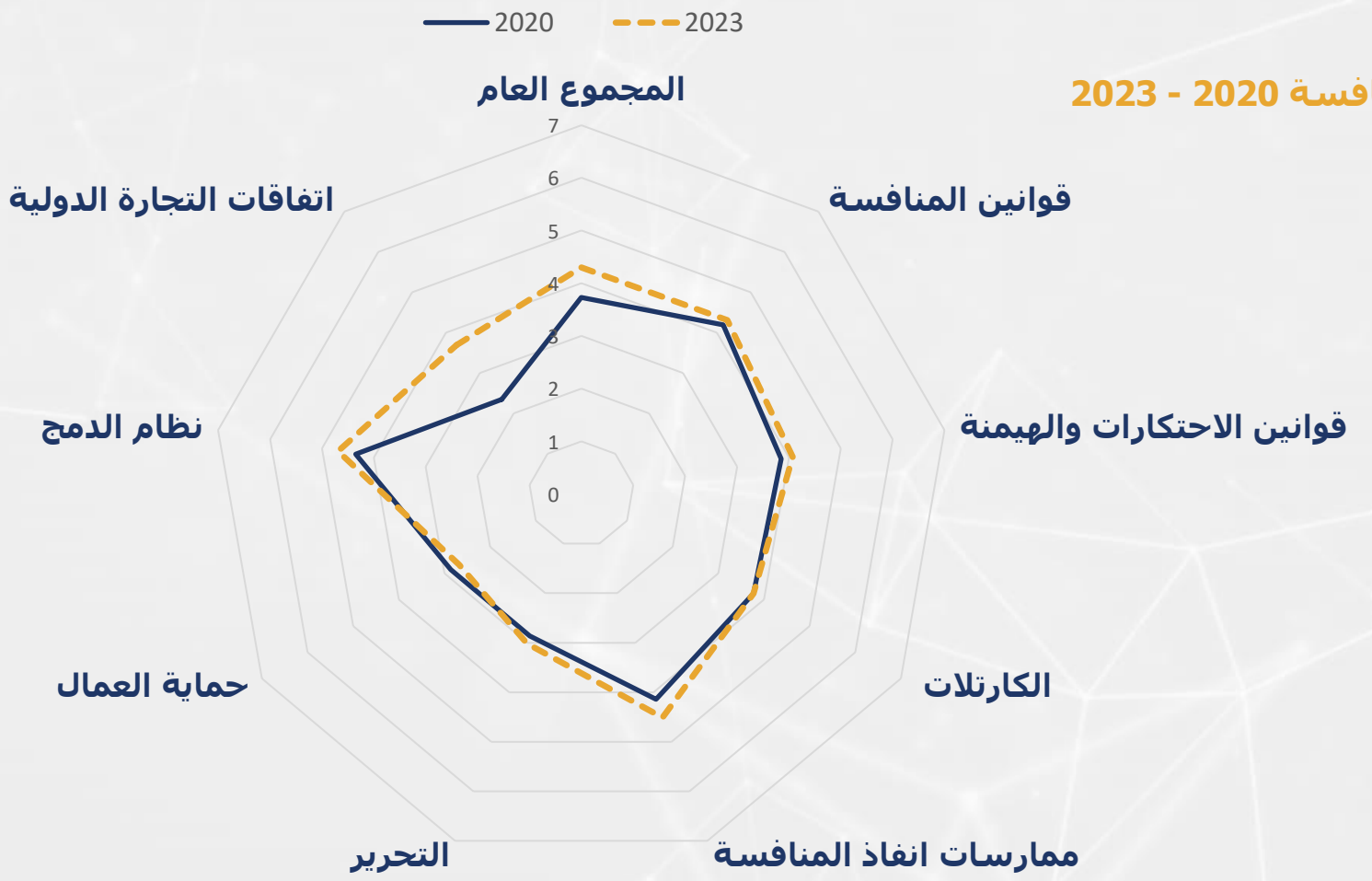

التنفيذ والانفاذ

عينة عن القرارات الصادرة عن مجالس المنافسة

الهيئة العامة للمنافسة – السعودية:

- بتاريخ 2023/7/30 صدقت محكمة الاستئناف الإدارية بالرياض القرار الصادر من الهيئة العامة للمنافسة القاضي بفرض عقوبة على شركة لإساءة استغلال مركزها المهيمن من خلال التحكم في المعروض في السوق من سلعة النخالة وبيع كمية محدودة جداً، مما أدى الى تقييد التجارة في السلعة وأدى ذلك إلى التحكم في الأسعار.

جهاز حماية المنافسة – مصر:

- بتاريخ 26/5/2022، أصدر جهاز المنافسة قرارًا بشأن مخالفة قانون المنافسة عبر إساءة استخدام مركز مهيمن من قبل منصة توصيل الطعام عبر الإنترنت، حيث أدرجت الشركة المهيمنة شرط الحصرية في جميع عقودها تقريبًا مع المطاعم كما قامت بأعمال تقيد المنافسة في سوق خدمات التوصيل.

جهاز حماية المنافسة – الكويت:

- بتاريخ 2023/5/30، قرر مجلس التأديب بجهاز حماية المنافسة معاقبة شركة تعمل في مجال حجز الملاعب الرياضية عبر منصة إلكترونية بنسبة 5% من إجمالي الإيرادات. مخالفة الشركة كانت بسبب إتمام عملية تركز اقتصادي قبل تقديم الطلب إلى مجلس المنافسة.

مجلس المنافسة – المغرب:

- بتاريخ 2022/1/10 سمح مجلس المنافسة في المغرب بأتمام معاملة تركز اقتصادي بين شركة ديسلوغ للصناعات وكوزمو فارم حيث اعتبر أن التركز الاقتصادي الذي يحدث لن يؤثر على المنافسة في السوق المعنية نظرا لأن كلا من البائع والمستحوذ لا يعملان في نفس السوق وبالتالي، لا توجد اتفاقيات رأسية أو أفقية تقيد المنافسة.

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

دور المؤسسات
دور مؤسسات حماية المستهلك

حماية حقوق المستهلك
والدفاع عنها

ضمان الحفاظ على سلامة
المنتجات ومعايير الجودة

إنفاذ ممارسات التجارة العادلة

إجراء دراسات للسوق
ومستوى الأسعار

الدور التوعوي وإرشاد المستهلك

التنسيق مع القطاع الخاص والهيئات
الإدارية الأخرى

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

دور المؤسسات
مؤسسات حماية المستهلك في الدول العربية

- 18 دولة عربية أنشأت هيئات لحماية المستهلك
- 4 دول عربية لم تنشأ بعد أي مؤسسة لحماية المستهلك وهي:
  - جزر القمر
  - جيبوتي
  - ليبيا
  - اليمن

مؤسسات لحماية المستهلك لم تنشأ

مؤسسات لحماية المستهلك

أبرز التحديات
التي تواجه هيئات حماية المستهلك

الضعف المؤسسي

- على الصعيد التنظيمي:
  - وجود هيئة واحدة مركزية
  - عدم كفاية التمويل والموارد
  - ضعف برامج التثقيف
  - التأخير في الاستجابة لمعالجة الشكاوى
  - ضعف التنسيق مع الجهات العامة الأخرى
- على الصعيد التقني:
  - عدم امتلاك التكنولوجيا الحديثة
  - عدم تطوير المنصات الرقمية
  - عدم القدرة على تحليل وتفسير البيانات

أبرز التحديات

التي تواجه حماية المستهلك

التطور التكنولوجي

- بروز المنصات الرقمية تطرح التحديات الاتية:
  - استعمال البيانات الشخصية والمالية للمستهلكين
  - التجارة الدولية للمنتجات غير الآمنة
  - التضليل في الأسعار والجودة
  - انتهاك الملكية الفكرية
- من هنا أهمية اعتماد تشريعات وتقنيات تؤدي الى:
  - حماية جميع بيانات المستهلكين
  - تعقب المخالفين المحليين والدوليين
  - تصريح للشركات الموثوقة للإعلان عن خدماتهم

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

الإصلاحات التشريعية في حماية المستهلك

تشريعات حماية المستهلك 2020 - 2023

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

دور المؤسسات
عينة عن القرارات الصادرة عن مؤسسات حماية المستهلك

إدارة حماية المستهلك – قطر:

- اتخذت وزارة التجارة والصناعة إجراءات ضد إحدى وكالات السيارات الكبرى، حيث قامت بتحرير 36 مخالفة وإحالتها إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية. وتتعلق المخالفات بعدم قيام الوكالة بتنفيذ العقود المبرمة مع المستهلكين بشأن تسليم السيارات، وهو ما يعد مخالفة للمادة 11 من القانون رقم 8 لسنة 2008 بشأن حماية المستهلك.

هيئة حماية المستهلك – سلطنة عمان:

- بتاريخ ٤/١٠/٢٠٢٠، اصدرت الهيئة العامة لحماية المستهلك قرار بوقف تداول منتجين على شكل "جل" من معقمات اليدين لعدم مطابقتهما للمواصفات القياسية والشروط المتعلقة بالصحة والسلامة العامة. كما تم إلزام المزود بسحب الكميات من السوق حفاظاً على الصحة العامة.

جهاز حماية المستهلك – مصر:

- في سنة ٢٠١٧، قام جهاز حماية المستهلك بمعاقبة مركز صيانة بعد ان وضع بياناً مضلل غير مطابق للحقيقة عبر وسائل الاعلام بأن المركز القائم على إدارته هو مركز الصيانة المعتمد للمنتجات التي تحمل الاسم التجاري" بي تك " على خلاف الحقيقة ودون الحصول على تصريح بذلك من الشركة المصنعة لتلك المنتجات والمالكة للعلامة التجارية "بي تك "

مديرية حماية المستهلك– الاردن:

- بتاريخ ٢٥ /٧ /٢٠٢٣، اصدرت مديرية حماية المستهلك قراراً بإلزام التجار تقديم كفالة خطية على السيارات بمختلف أنواعها، بعد تزايد الشكاوى من وجود عيوب مصنعية في المركبات، وعدم تعرّف التجار والوكلاء على المواطنين بعد البيع، الأمر الذي يكبدهم خسائر كبيرة.

الترابط بين التشريعات

العلاقة بين تشريعات المنافسة ومكافحة الفساد، والحكم الرشيد

ضعف سلطة القانون والمستويات المرتفعة من الفساد في الاسواق يؤديان الى:

- الاحتكارات، الكارتلات، والزبائنية
- الغش التجاري
- مستويات أسعار أعلى
- إنتاجية أقل
- حوافز أقل للابتكار
- خلق حواجز امام الشركات الجديدة
- ابعاد المستثمرين الاجانب

يؤثر الفساد بشكل كبير على المشتريات العامة من خلال ممارسات مختلفة، مثل:

- التلاعب في المناقصات
- تطوير وثائق مناقصة محددة لاستبعاد شركات جديدة
- ممارسة أساليب تواطؤيه واحتيالية

الترابط بين التشريعات

العلاقة بين تشريعات المنافسة ومكافحة الفساد، والحكم الرشيد

ان وجود قوانين وإدارة رشيدة للمنافسة ومكافحة الفساد ستضمن الاتي:

- إنفاق أموال دافعي الضرائب بشكل صحيح
- العدالة بين الشركات
- الشفافية
- التقليل من مخاطر تضارب المصالح
- مستوى أسعار يفيد المستهلكين

المنافسة ومكافحة الفساد يؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر، فأن النمو الاقتصادي و العدالة في الأسواق ستساعد في:

- جذب المستثمر الأجنبي
- نقل التكنولوجيا
- خلق فرص العمل

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

توصيات الاسكوا

التوصيات لتعزيز تشريعات المنافسة في المنطقة العربية

- يجب إقرار تشريعات تسهل إجراءات انشاء الشركات الجديدة
- يجب إعادة النظر في سياسات الدعم في بعض القطاعات لضمان تحرير الأسواق
- نوصي بتبني مفاهيم الحياد التنافسي والمعاملة العادلة بين الشركات عبر تطبيق القانون على أي كيان يمارس نشاط اقتصادي
- نوصي بموائمة احكام وتشريعات المنافسة فيما بين الدول العربية، مما سيساعد ويسهل من ابرام وتنفيذ الاتفاقات التجارية والاستثمارية
- يجب أن تركز السلطات على قوانين المشتريات العامة وموائمتها مع قوانين المنافسة للمساهمة في معالجة الفساد والحد من التواطؤ

UNITED NATIONS
الاسكوا
ESCWA

توصيات الاسكوا

التوصيات لتعزيز تشريعات المنافسة في المنطقة العربية

على صعيد المؤسسي والتعاوني والتوعوي

- لإجراء عملية مسح لجميع الشركات العاملة في السوق
- على سلطات المنافسة وضع استراتيجيات عمل واولويات حسب تطور الاعمال في الاسواق
- ينبغي ضمان استقلالية سلطات المنافسة، لا سيما على الصعيد التنظيمي
- نوصي بزيادة التعاون بين سلطات المنافسة والهيئات الحكومية الأخرى لاسيما تلك المتصلة بمكافحة الفساد وحماية المستهلك والاستثمار
- نوصي بتقوية التعاون بين سلطات المنافسة ومكافحة الفساد العربية فيما بينها والأجنبية للمساعدة في معالجة الممارسات العابرة للحدود وكذلك تبادل الخبرات
- على سلطات المنافسة إطلاق حملات مناصرة بهدف زيادة الوعي حول دورها في بناء اقتصادات قوية وفعالة

شكراً

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA